الزيدي: القرار العراقي مستقل ولا يخضع لأي إملاءات أو توجيهات خارجية



أكد رئيس الوزراء علي الزيدي استقلالية القرار الحكومي الوطني ورفضه القاطع لأي إملاءات أو توجيهات خارجية، مشدداً على أن الإجراءات التي تتخذها الحكومة داخل حدود العراق تستند إلى الصلاحيات الدستورية والإرادة المستقلة ومصلحة البلاد العليا.

وقال مكتب رئيس الوزراء، في بيان تلقته المطلع، إن "جمهورية العراق دولة ذات سيادة كاملة، ديمقراطية اتحادية، تستمد سلطاتها وشرعية مؤسساتها من الدستور وإرادة شعبها، وتمارس حكومتها مسؤولياتها وصلاحياتها الدستورية باستقلالية تامة، وفقاً للقانون والمصالح الوطنية العليا".

وأكد البيان أن "القرار العراقي شأن وطني خالص، وأن الإجراءات التي تتخذها الحكومة داخل حدود العراق المعترف بها دولياً تنطلق من إرادتها المستقلة، وتستند حصراً إلى صلاحياتها الدستورية ومسؤولياتها القانونية، ولا تأتي استجابةً لتشجيع أو إملاء أو توجيه من أي طرف خارجي".

وأضاف أن "الحكومة العراقية لا تستمد شرعية قراراتها من مواقف الدول أو توجهاتها، ولا تنتظر

تشجيعاً من أحد لممارسة مسؤولياتها الدستورية والسيادية، بل تتحرك وفق ما تقتضيه مصلحة العراق العليا، وحقوق شعبه، ومتطلبات أمنه واستقراره".

وختم البيان بالتأكيد "قرارنا عراقي، وإرادتنا وطنية، ومرجعيتنا الدستور والقانون، ومصلحة العراق العليا هي المعيار الذي يحكم مواقفنا وإجراءاتنا".